شخصيات بارزة تلزم نفسها بـ"صمت اعلامي" وحديث عن تكليف ٨٠ محامياً لكشف خروقات رئيس الحكومة

مسؤولون سابقون: المالكي لن ينجو من سحب الثقة.. وأنصاره سيتخلون عنه بمجرد إزاحته

قال مسؤولون سابقون كبار وساسة انهم لا يخشون أياً من تداعيات سحب الثقة الذي تعتزم كبريات الكتل عرضه على البرلمان لاقالة رئيس الحكومة نوري المالكي، موضحين ان الكثير من مؤيدي زعيم ائتلاف دولة القانون "سيتخلون عنه" بمجرد خسارته منصبه، وذكروا انه بدأ يطلق اشارات عديدة تؤكد قلقه الشديد من عملية الاستجواب البرلماني.

لمن ترفع الايادي؟

□ **بغداد / سامي السرحان**

كما تحدثوا لـ"المدى" عن اهم الملفات التي يمكن ان تشكل محاور لاستجواب المالكي، قائلين ان انفاقه ٥٠٠ مليار دولار خلال الاعوام الماضية دون تحقيق نتيجة واضحة، وممارسته صلاحيات صدام السابقة كقائد عام للقوات المسلحة دون تشريع قانون جديد ينسجم مع التحول الديمقراطي، اضافة الى خروقات مالية واضحة، هي ابرز الموضوعات التي لن يجد اجابة مناسبة لها وستكفي لطرح الثقة عنه، وكشف بعضهم عن وجود فريق يتكون من "٨٠ محاميا" يعكفون على رصد خروقات المالكي طيلة سبعة اعوام من وجوده في السلطة.

ورفض كثير من المسؤولين والساسة ان يدلوا بتصريحات في هذا الموضوع، مبررين ذلك "بالوضع السياسي الحساس، وكثرة اساليب الوعيد" التي واجهوها خلال الاسابيع الماضية، وقال بعضهم لـ"المدى" ان كثيرا من الشخصيات الكبيرة "دخلت في مرحلة صمت اعلامي تخوفا من مرحلة ما قبل الاستجواب".

وزير سابق بارز ادار وزارة حساسة في حكومة المالكي الاولى، رفض ان يكشف عن هويته، قال ان فكرة عدم وجود بديل للمالكي من الطائفة الشيعية "تجاوز واهانة لكل الطائفة"، مبينا ان هناك "الف شخصية شيعية يمكنها ان تمثل بديلا مقبولا يستطيع اقناع مختلف الاطراف السياسية بالتعاون السلس معه".

واضاف "اهم سؤال سأطرحه على المالكي لو قمت انا بعملية الاستجواب، سيتعلق بالاستفهام عن مصير ٥٠٠ مليار دولار قام بإنفاقها مع ان العراق لا يزال بلا ماء ولا كهرباء ولا بنى تحتية" مشيرا الى ان "الجميع في مجلس الوزراء كان يعلم بعدم وجود خطة انفاق صحيحة يرافقها عجز في استقطاب الاستثمار، وهو ما لم يعالجه المالكي وتحملنا جميعا نتائجه المدمرة".

وتابع "اود ان أسأله بصفته قائدا عاما للقوات المسلحة عن سبب عمل مكتبه بقانون صدام وصلاحيات صدام، ولماذا لم يتم تشريع قانون جديد يحدد صلاحيات مكتب القائد العام". وتساءل: "كيف يعقل ان النظام الديمقراطي يدار بصلاحيات منصب قائد عام تعود الى زمن نظام صدام الشمولي؟".

ويقول الوزير السابق "حسب معرفتي بالمالكي اتوقع ان يحضر جلسة الاستجواب المرتقبة، لكن خصومه سيفتحون عليه ملفات خطيرة جدا، ولذلك نرى ان دولة القانون خائفة على زعيمها لانه سيواجه ملفات مكتوبة بلغة الارقام هذه المرة، وهذا امر لن يتهرب منه بخطبة بليغة او اطناب في الكلام، انها الارقام القاتلة".

وعن تهديد المالكي بكشف ملفات خصومه، قال الوزير السابق "المالكي سيجد نفسه شريكا في كثير من الملفات التي يعتقد انها ستدين خصومه". ويضيف "ليس لدي مخاوف جراء عملية سحب الثقة. هذه القضية مفيدة للمالكي لكي يراجع نفسه. لقد اتصل حزب الدعوة بشخصيات كثيرة كنت بينهم وقاموا بدعوتنا للحوار بهدف الاصلاح، لكن قلت لهم ان الوقت اصبح متأخرا جدا وقد فات آوان الاصلاح.

ويختم الوزير كلامه بالقول ان "المالكي قام بتعطيل كل شيء ايجابي بسبب استبداده، واليوم نعرف ان هناك ٥ مقاولين و٤ تجار بدؤوا يعطون الرشاوى ويدافعون عن الحكومة باستماتة، لكن الى اي حد سيصمدون؟". من جهتها قالت شذى الموسوي، النائبة السابقة التي كانت عضوا في اللجنة المالية النيابية، ان لديها الكثير من الملفات التي يمكن ان تطرحها على المالكي في جلسة استجوابه.

واوضحت انها تود ان تسأل المالكي "لماذا لا توجد سجلات تبين مصاريف رئاسة الوزراء كما اشارت الى ذلك تقارير ديوان الرقابة المالية منذ ٢٠٠٧. الديوان ذكر ان رئاسة الوزراء لا تحتفظ بسجلات الصادر والوارد للمصاريف، ومجلس الوزراء تحجج بحفظ المعلومات في ملفات الكترونية وعندما تمت المطالبة بتلك الملفات قالوا ان الحاسبات معطوبة بسبب فايروس".

اريد ان اسأل المالكي "لماذا لا يوجد نظام داخلي لمجلس الوزراء ولا يوجد تحديد لمهام وصلاحيات الامانة العامة لمجلس الوزراء ومنصب الامين العام، في حين انها تقوم بتوقيع اخطر العقود مع جهات خارجية وداخلية؟".

وتضيف "سأقول له من اعطاك الحق بالتنازل عن ديون العراق المترتبة على سوريا والمقدرة بـ ٥٠٠ مليون دولار، وهي ديون متراكمة عن بيع نفط عراقي لدمشق في ايام صدام".

وتتابع "المالكي تنازل عن هذه الديون مقابل قبول نظام الاسد بممارسة ضغوط على القائمة العراقية للقبول بالتجديد لولاية ثانية له".

وتقول النائبة ان رئيس الحكومة قام بتوقيع هذه الاتفاقية في زيارته الى دمشق، قبل التجديد له، "والتي سبقتها زيارة لحسين الشهرستاني وزير النفط يومذاك والذي وقع الاتفاقية بشكل اولي".

الى ذلك قال محافظ سابق بارز في حديث لـ"المدى" ان واحدا من اخطر الملفات التي سيواجه بها المالكي هو "الحادثة الغامضة التي حصلت في الزركة احدى ضواحي محافظة النجف. لقد استيقظ العراقيون على مقتل مئات الناس في ملابسات غامضة ولم نفهم شيئا عن سبب قصفهم بالطائرات على وجه السرعة".

ويضيف "لقد ارتكب المالكي خروقات رهيبة، ويكفي انه وقع على الدستور لكنه مثلا رفض طلب الاستفتاء على الاقليم في البصرة وصلاح الدين. الا يكفي هذا لادانته؟، وكيف سيجيب المالكي على مثل هذه الملفات"

عالم آخر

■ سرمد الطائي

عبد الصمد يستجوب المالكي

حليف كبير للمالكي في البصرة، يحاول ان يفصل حساباته عن حسابات رئيس الحكومة، وفي توقيت سيء جدا لحزب الدعوة. اكبر حليف للمالكي في مركز صناعة النفط العراقي، يكشف تلكؤا كبيرا لرئيس الحكومة في ملف البصرة، وذلك عشية تعرض المالكي الى استجواب وشيك في البرلمان.

انه اعتراض على مجلس الوزراء لم يسجله الكرد او مقتدى الصدر ولا "جماعة علاوي". الاعتراض الكبير يأتي من كتلة السيد نوري المالكي التي تحكم تلك المحافظة منذ اربعة اعوام. كبار مسؤولي الحكومة المحلية هناك والمحافظ خلف عبد الصمد المقرب من رئيس الحكومة جدا، كشفوا ان مجلس الوزراء يقوم بتعطيل اكبر ٧ مشاريع في المحافظة منذ ٦ شهور. وقالوا لاكثر من وسيلة اعلام ان المشاريع المعطلة تبلغ قيمتها نحو مليار دولار. وان التعطيل يظل بلا مبرر.

المحافظ يدق جرس الانذار ايضا. يقول ان اجراءات الحكومة الضريبية جعلت تجار البصرة ينقلون انشطتهم الى كردستان الاكثر تحررا في الاقتصاد. انه يتحدث عن بصرة تملك ٦٠ في المئة من احتياطي النفط في العراق ونحو ١٠ في المئة من الاحتياطي العالمي للنفط. وهي المدينة التي تقع فيها كل موانئ البلاد الستة. ولديها منافذ حدودية مع ايران والسعودية والكويت. كما انها المدينة الوحيدة التي يعمل داخلها كل عمالقة البترول الذين يمثلون الدول دائمة العضوية في مجلس الامن. لكن كل هذه الميزات لم تشفع للبصرة اذ راح التجار ينقلون انشطتهم منها الى كردستان حسب المحافظ الذي يلقي باللوم ويصرخ في وجه حكومة مركزية يديرها زعيمه السياسي.

ان حديث المحافظ لا يأتي وحسب عشية استجواب المالكي في بغداد. حديثه لا يقدم وحسب المزيد من مبررات عزل المالكي الذي بقي في السلطة سبعة اعوام لكنه لم يتعلم بعد كيف يتعامل مع المدينة التي يراهن عليها العراق في مستقبله الاقتصادي. حديث المحافظ يأتي ايضا في سنة تنتهي خلالها ولاية كل المحافظين ويفترض ان يستعدوا دستوريا لانتخابات مجالس المحافظات. خلف عبد الصمد يشعر انه وجمهوره في واد، بينما زعيم حزبه في واد آخر. ان تصريحاته هذه تعكس شعورا بالخذلان، والزعيم في بغداد يتلكأ ويعجز عن دعم حليفه في البصرة. اي عجز هذا وكيف يمكن تفسيره؟

المحافظ يتحدث بصراحة عن الخيار الفدرالي. ورغم انه يحاول انتقاد تجربة كردستان الا انه يعكس وجهة نظر الصالونات السياسية في البصرة والتي يبدو انها تقوم بتنضيج مشروع اعلان اقليم يدعمه الجميع هناك.

امور عدة تشجع الطبقة السياسية في البصرة على تصعيد لهجة الانتقاد لحكومة المالكي التي تعطل المشاريع وتتسبب في "تنويم" مليار دولار. لقد تلقت البصرة جرعة كبيرة من "الثقة بالنفس" حين شاهدت عمالقة النفط يعملون في اكبر آبار البترول. المحافظ يفتخر بأن سفراء ٧ دول يتجولون مشيا على الاقدام قرب كورنيش العشار، ويتناولون طعامهم في الفنادق الفخمة. المحافظ مدفوعا بجو عام يسيطر على المدينة، يشعر ان كل الظروف مهيأة لكي تتحرك البصرة بسرعة. لكنه يصطدم ببطء ولا مبالاة واهمال في بيت المالكي نفسه. المالكي المشغول بمعارك لا تنتهي، لا يأبه لمليار دولار "نامت" من مخصصات البصرة او الحلة او الانبار. والمحافظ قلق من اقتراب الانتخابات، ومن العتب الشديد والاعتراض الساخر الذي يلاحقه في البصرة. الجميع يقول له: انت من حزب المالكي وتفشل في تحريك اموالنا، وتجارنا ينقلون انشطتهم الى كردستان؟ هل لدى هذا الحليف جواب مقنع؟ لقد تمنى عبد الصمد ان يكون المطلك او العيساوي او بارزاني، سببا في تعطيل مشاريع البصرة، لكنه يلتفت يمنة ويسرة ثم يواجه حقيقة واحدة: الاموال بيد المالكي نفسه، وهو يعجز عن تحريكها؟ ومصيبة عبد الصمد انه لا يجد تفسيرا لعجز المالكي. والانكى انه لا يجد تأويلا لاستمرار العجز سنة اثر سنة.

لعل عبد الصمد يحاول اطلاق دعايته الانتخابية مبكرا، ولعله يحاول ان يفصل حساباته عن حسابات المالكي نسبيا، عبر انتقاد مجلس الوزراء والكشف عن حزمة الحقائق المؤسفة. عبد الصمد "يغار" من كردستان خصمه ومنافسه، لكنه يعلن ان خيار الفدرالية ينضج في المدينة كما لم يحصل من قبل. عبد الصمد نفسه يستجوب المالكي بطريقته الخاصة، والبصرة يمكن ان تسبق الجميع في استجواب رئيس الحكومة، الذي لم يحصل رغم مرور سنوات من شغله المنصب، على خبرة كافية تؤهله لدعم قلب النشاط الاقتصادي في البلاد

كتلة الأحرار: لا خلافات بين الصدر والأعرجي والدوري

□ **بغداد / مهند جواد**

نفت كتلة الأحرار الأنباء التي تحدثت عن وجود خلافات بين زعيم التيار مقتدى الصدر ورئيس الكتلة بهاء الاعرجي والنائبة مها الدوري على خلفية مواقف السيد مقتدى الصدر من العملية السياسية واصراره على الاطاحة برئيس الوزراء، فيما قالت انها ستشدد خلال اجتماع التحالف الوطني اليوم الأربعاء على مطالب زعيمها باجراء اصلاحات حكومية، مؤكدة عدم نيتها تقديم ورقة احتجاج ضد تصريحات الشابندر المسيئة للتيار الصدري.

وكانت مصادر مقربة من التيار الصدري اكدت في تصريحات صحفية "نشوب خلافات حادة بين "الصدر والنائبة مها الدوري" على خلفية تصريحات سربت عن الأخيرة تنتقد فيها زعيم التيار الصدري لتحالفه مع القائمة العراقية والكردستاني لإسقاط الحكومة. وسبقتْ هذه الأنباء تسريبات عن خلاف آخر بين رئيس كتلة الأحرار بهاء الاعرجي وزعيم التيار الصدري بالشأن ذاته. وقد اشارت الأنباء التي تناقلتها وسائل الاعلام الى انسحاب الاعرجي من الكتلة.

وقال عضو الكتلة جواد الجبوري في اتصال مع "المدى"، "لا توجد أية خلافات بين الصدر واعضاء كتلة الأحرار وان هذه الانباء مجرد اشاعات". واتهم الجبوري "جهات سياسية – لم يسمها – بالترويج لمثل هذه الشائعات".

واكد ان "هذه الجهات تعمل على تشتيت وحدة وتماسك كتلة الاحرار بسبب مواقفها الوطنية من العملية السياسية ". ولفت الى ان "هذه الجهات كانت تعتقد و"تحلم" بتفريق اعضاء الكتلة كما فعلوها مع قوى سياسية أخرى، لكن تماسك نواب الكتلة افشل هذه المحاولات البائسة". واضاف ان "كتلة الاحرار تعد من اكثر الكتل تماسكا وقوة في موقفها وقراراتها". وبين ان "الاحرار" ليس مجرد كتلة سياسية فقط وانما هي مرتبطة بقيادتها الدينية وبقرارات المرجعية الدينية".

وأكد الجبوري ان "كتلة الاحرار ستشدد خلال اجتماع التحالف الوطني الذي من المرجح عقده اليوم على تمسكها بمواقفها ومطالب زعيمها "الصدر" بضرورة اجراء الاصلاحات من قبل رئيس الحكومة نوري المالكي".

واضاف ان "الاحرار ستحث القوى المنضوية تحت التحالف الوطني على ضرورة إلزام رئيس الوزراء بتنفيذ مطالب السيد مقتدى الصدر وما خرج عن قادة الكتل في اجتماعات "اربيل – النجف".

لقاء الوردي: نحاسب الحكومة على وعودها الانتخابية

□ **بغداد/المدى**

انتقدت النائبة عن القائمة العراقية لقاء الوردي وصف بعض الاطراف في العملية السياسية استجواب رئيس الوزراء في مجلس النواب بـ "المؤامرة" مبينة ان عملية الاستجواب هي ممارسة دستورية صحيحة وليست استهدافا لشخص معين او كتلة معينة.

وأضافت الوردي في تصريح لوكالة "اين " لاتوجد كتلة معارضة لدولة القانون او أية كتلة أخرى و بالنسبة لعملية استجواب رئيس الوزراء فهي تقع ضمن ممارسة الدور الرقابي للبرلمان، مشيرة إلى إن محاسبة الجهة التنفيذية على تقصيرها وعدم تنفيذها للمشروع الانتخابي وعدم تقديمها الخدمات للمواطنين وعدم محاربة الفساد واستشراء الفساد في مؤسسات الدولة كل هذا ليس معارضة للحكومة او استهدافا لشخص معين وإنما هو ممارسة الدور الرقابي للبرلمان بشكل دستوري".

وأشارت إلى إن محاسبة الحكومة لعدم تنفيذها الكثير من البرامج الانتخابية التي قمنا بالتصويت عليها انما هي ممارسة دستورية رقابية وحالة صحية تسهم في تصحيح واعادة النظر في ما تقدمه الحكومة وعلى أي مسار تسير عليه، وهل هي باتجاه الدولة الحديثة أم دولة بوليسية أم مدنية او ديمقراطية وما الى ذلك".

يذكر ان الدعوة لسحب الثقة عن طريق رئيس الجمهورية جلال طالباني قد تلكأت بعد ان اعلن الرئيس طالباني في ٩ حزيران ان عدد الموقعين على سحب الثقة عن رئيس الوزراء نوري المالكي بلغ" ١٦٠ "نائبا فقط وهو اقل من العدد المطلوب البالغ"١٦٣"، ودعا مجددا الى عقد الاجتماع الوطني لحل الازمة السياسية.

الكردستاني يدعو أطراف الخلاف السياسي إلى تقبل نتيجة الاستجواب بـ"روح رياضية"

□ **بغداد/المدى**

على طلب خمس "١/ ٥" اعضائه سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، ولا يجوز ان يقدم هذا الطلب الا بعد استجواب موجه إلى رئيس مجلس الوزراء وبعد سبعة ايام في الاقل من تقديم الطلب،كما يحق لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء بالاغلبية المطلقة لعدد اعضائه.

دعا التحالف الكردستاني امس الثلاثاء طرفي الخلاف السياسي في البلاد المؤيدين والمعارضين لسحب الثقة تقبل نتائج الاستجواب المقبل لرئيس الوزراء نوري المالكي على اعتباره ممارسة ديمقراطية كفلها الدستور.

وقال المتحدث باسم التحالف مؤيد طيب لوكالة (آكانيوز) إن "استجواب رئيس الوزراء في مجلس النواب هو اجراء دستوري وعلى الطرفين تقبل النتائج بروح رياضية سواء سحبت الثقة أم لم تسحب".

وتنص المادة الدستورية (٦١) الفقرة ثامناً أن لرئيس الجمهورية تقديم طلب الى مجلس النواب بسحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو لمجلس النواب بناء

واوضح طيب أن "الاستجواب وحل البرلمان والانتخابات المبكرة يجب ان ينظر اليها على انها ممارسة ديمقراطية"، مشيرا الى أن "الحزبين الكرديين متفقان فيما بينهما رغم الاختلافات".

وبين طيب أن "هناك ممثلا في لجنة اعداد ورقة استجواب رئيس الوزراء من الاتحاد الوطني وآخر من الديمقراطي الكردستاني".

وشكلت الكتل الساعية لسحب الثقة عن المالكي لجنة قانونية تضم ممثلين اثنين من كل طرف وبدأت أعمالها يوم أمس في اربيل لإعداد الملفات الخاصة باستجواب المالكي في مجلس النواب بعد فشل الحصول على تأييد طالباني لسحب الثقة.

وكشفت اللجنة امس الاول الاثنين عن أنها بحثت في اجتماعين لها في الجوانب الشكلية المتعلقة باستجواب رئيس الوزراء نوري المالكي.

وبالرغم من إصرار العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري على سحب الثقة عن المالكي لكن الأخير تحدث عن انفراج قريب للازمة السياسية وحلول تلوح بالأفق واعتبر قضية سحب الثقة عن الحكومة قد تلاشت بعد مواقف طالباني.

العلواني: الاجتماع الوطني فقد قيمته

□ **بغداد/المدى**

رأى النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني ان استجواب رئيس الوزراء في مجلس النواب ليس فيه أي استهداف شخصي او طائفي.

وقال لوكالة "البغدادية نيوز"، ان موضوع تشكيل اللجان من قبل الكتل السياسية للتهيئة من اجل عقد الاجتماع الوطني اصبح لا يجدي نفعاً بسبب المشهد السياسي الذي تعقد والازمة اصبحت اكبر وبالتالي لا يمكن حلها في الاجتماع الوطني.

واضاف "اصبح الاجتماع الوطني جزءا من التاريخ وفقد قيمته باعتبار ان الهدف من عقد الاجتماع كان تقريب وجهات النظر والجلوس على طاولة واحدة لحل المشاكل بين الكتل السياسية ولكن التسويف والمماطلة وعدم وجود نوايا صادقة لحل المشاكل ادت الى طريق مسدود بين الكتل وبالتالي اجهض الاجتماع الوطني.

واكد انه" لا يمكن العودة بالزمن الى الوراء وعقد الاجتماع الوطني باعتبار ان هناك شبه اجماع من العراقية والتحالف الكردستاني والتيار الصدري على المضي في استجواب رئيس الوزراء داخل قبة البرلمان ثم سحب الثقة عن الحكومة".

واوضح: ان" مسألة استجواب رئيس الوزراء داخل قبة البرلمان وحجب الثقة عن الحكومة هي مسألة دستورية وقانونية قبل كل شيء ولا يوجد فيها اي استهداف شخصي او طائفي كما يتصور البعض.

وبين العلواني ان الكرة اصبحت في ملعب مجلس النواب باعتبار اذا كانت هناك رغبة لدى الاكثرية في سحب الثقة فكان بها واذا لم يتحقق ذلك فهذا هو رأي مجلس النواب وعلى الجميع احترامه.

مدير التحرير | رئيس القسم | مسؤول الصفحة | القسم الفني | قسم التصحيح